صاحب السعادة

مستر أكسل ايد ياستام

سفير السويد بالقاهرة

بالإشارة إلى المادة (٣) الفقرة (١) فقرة فرعية (ح) من الاتفاق المبرم بين حكومة السويد وحكومة جمهورية مصر العربية ، أتشرف بأن أقترح نيابة عن حكومة السويد أن نتوصل إلى المفهوم التالى لاصطلاح "فورى" .

يتحقق المقصود من اصطلاح "فورى" الوفاء إذا كان التحويل قدتم فى فترة معينة من الزمن وهى الفترة التى تطلب عادة لاستكمال إجراءات التحويل .

إذا كانت حكومة جمهورية مصر العربية توافق على هذا المفهوم ، أتشرف بأن أقترح بأن يشكل هذا الخطاب وإجابتكم عليه اتفاقا فى هذا الصدد .

القاهرة فى ١٥ يوليو ١٩٧٨

عبد العزيز زهوى

وكيل وزارة الإقتصاد والتعاون الاقتصادى

السيد / عبد العزيز زهوى

وكيل وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادى

بالإشارة إلى المادة (٣) الفقرة (١) فقرة فرعية (ح) من الاتفاق المبرم بين حكومة السويد وحكومة جمهورية مصر العربية ، أتشرف بأن أقترح نيابة عن حكومة السويد أن نتوصل إلى المفهوم التالى لاصطلاح " فورى " .

يتحقق المقصود من اصطلاح "فورى" الوفاء إذا كان التحويل قد تم فى فترة معينة من الزمن وهى الفترة التى تطلب عادة لاستكمال إجراءات التحويل .

إذا كانت حكومة جمهورية مصر العربية توافق على هذا المفهوم ، أتشرف بأن أقترح بأن يشكل هذا الخطاب وإجابتكم عليه اتفاقا فى هذا الصدد .

القاهرة فى ١٥ يوليو ١٩٧٨

أكسل ايديلستام

سفير السويد بالقاهرة

صاحب السعادة

مستر اكسل ايدياستام

سفير السويد بالقاهرة

بالإشارة إلى المادة الأولى فقرة (٣) من الاتفاق المبرم بين حكومة السويد وحكومة جمهورية مصر العربية .

أتشرف بأن أقترح نيابة عن حكومة السويد أنه قد نتوصل إلى فهم الإصطلاح التالى " للصالح الغالبة " .

أى شركة مقرها إحدى الدولتين المتعاقدتين يكون لها مصالح غالبة فى شركة مقرها خارج البلاد إذا كانت تملك بطريق مباشر أو غير مباشر ٥٠ ٪ أو أكثر من مصالح هذه الشركة الأخيرة ، إذا كانت المصالح أقل من ٥٠ ٪ فإن الدولتين المتعاقدتين ستتفاهمان على كل حالة لبيان ما إذا كانت المصالح الخاصة بالشركة الأولى فى الشركة الثانية تعد مصالح غالبة تسمح لها بالتحكم أو التأثير فيها ،

وإذا لم يتم التفاهم فإن الأمر سوف يسوى طبقا للإجراءات المنصوص عليها فى المادة (٧) من اتفاقية الحماية المتبادلة للاستثمارات .

إذا كانت حكومة جمهورية مصر العربية توافق على هذا المفهوم أتشرف بأن أقترح أن يكون هذا الخطاب وإجابتكم عليه يشكلان اتفاقا فى هذا الموضوع .

القاهرة فى ١٥ يوليو ١٩٧٨

عبد العزيز زهوى

وكيل وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادى

وإذا لم يتم التفاهم فإن الأمر سوف يسوى طبقا للإجراءات المنصوص عليها فى المادة (٧) من اتفاقية الحماية المتبادلة للاستثمارات .

إذا كانت حكومة جمهورية مصر العربية توافق على هذا المفهوم أتشرف بأن أقترح أن يكون هذا الخطاب وإجابتكم عليه يشكلان اتفاقا فى هذا الموضوع .

القاهرة فى ١٥ يوليو ١٩٧٨

أكسل ايدياستام

السفير السويدى بالقاهرة

وزارة الخارجية

قـــرار

وزير الدولة للشئون الخارجية ووزير الخارجية (بالنيابة)

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٧٨ الصادر بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٧ بشأن الموافقة على اتفاقية الحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومتى جمهورية مصر العربية ومملكة السويد الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٨/٧/١٥ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٧٩/١/١٣ ؛

قـــرر :

مادة وحيدة ـــ ينشر فى الجريدة الرسمية اتفاقية الحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومتى جمهورية مصر العربية ومملكة السويد الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٨/٧/١٥ ، ويعمل بها اعتبارا من ١٩٧٩/١/٢٩ .

تحريرا فى ٤ ربيع الأول سنة ١٣٩٩ (أول فبراير سنة ١٩٧٩)

بطرس بطرس غالى

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٧٨

بشأن الموافقة على الكتاب المتبادل الخاص بتقديم معونة اقتصادية الموقع بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان فى القاهرة بتاريخ ٥ / ١٠ / ١٩٧٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛
وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

الموافقة على الكتاب المتبادل الخاص بتقديم معونة اقتصادية الموقع بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان فى القاهرة بتاريخ ٥/١٠/١٩٧٨ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٤ المحرم سنة ١٣٩٩ (٢٤ ديسمبر سنة ١٩٧٨)

أنور السادات

القاهرة فى ٥ أكتوبر ١٩٧٨

صاحب السعادة

"أتشرف بالإشارة إلى المناقشات التى دارت منذ وقت قريب بين ممثلى الحكومة اليابانية والحكومة المصرية بشأن قيام اليابان بتقديم معونة اقتصادية إلى جمهورية مصر العربية بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين كما يشرفنى أن أعرض الترتيبات التالية بالنيابة عن الحكومة اليابانية :

١ ـــ بغرض الاشتراك فى تنفيذ مشروع الإسكان الخاص بذوى الدخل المنخفض والمشار إليه هنا "بالمشروع" الذى تقوم بتنفيذه حكومة جمهورية مصر العربية ، تقدم الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر العربية منحة قيمتها (ألفين وخمسمائة مليون ين يابانى) ٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ين يابانى (والمشار إليها هنا "بالمنحة") طبقا للقوانين والقواعد اليابانية المنظمة لهذا الشأن .

٢ ـــ تتاح هذه المنحة للإستخدام خلال الفترة من بدء سريان مفعول هذه الإتفاقية حتى ٣١ مارس ١٩٧٩ إلا إذ تم اتفاق متبادل بين السلطات المختصة لدى الحكومتين على مد هذه المهلة .